

الاقتصاد العراقي الاسرع نموا في العالم باتجاه مفترق طرق

كمال البصري
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
٢٠١٢-١١-٢٦

يحتل العراق عالمياً المرتبة الاولى في النمو الاقتصادي

حقق العراق أملاً كبيراً ودعماً معنوياً للعملية السياسية وذلك من خلال تصدره قائمة اكثر الدول في تحقيق معدل نمو اقتصادي، غير انه اضحى اكثر من اي وقت مضى بمفترق طرق وامام الحالات التالية: المتفائلة، والفرصة الضائعة، وخيبة الامل، واليأس.

صدر عن مصرف America Merrill Lynch (BAML) في الولايات المتحدة الامريكية تقريراً يبين ان العراق سيحقق اعلى معدل نمو لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ على مستوى العالم، واطهرت بيانات وول ستريت المصرفية (Wall Street bank's data) بأن العراق سيحقق أعلى معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لعام ٢٠١٢ والذي يبلغ ١٠,٥%، وتأتي الصين بالمرتبة الثانية بمعدل ٧,٧% وان افضل عشر اقتصاديات في العالم لن تتجاوز معدل نموها يقدر ٥,٥% لنفس السنة. وافاد نفس المصدر أن في عام ٢٠١٣ سيحقق الاقتصاد العراقي اعلى معدل نمو مساوي ٨,٢% وتليه الصين. وفي تقرير اخر لوحدة المعلومات الاقتصادية (Economist intelligent unit) توقع معدل نمو للاقتصاد العراقي يبلغ ٨,٥% في عام ٢٠١٢ و ٨,٢% في عام ٢٠١٣.

ان النمو المتوقع المشار اليه اعلاه يعود بشكل رئيسي الى النجاح الذي حققته وزارة النفط والذي ادى الى الزيادة في انتاج النفط لاكثر من ٣,٣ مليون برميل باليوم، وقد تحقق هذا التقدم نتيجة عقود جولات التراخيص التي ابرمتها الحكومة العراقية مع الشركات النفطية العالمية لتطوير الحقول.

ان الحالة المتجسدة بالزيادة المتصاعدة والهائلة للعوائد النفطية، وتلك القطاع العام والخاص في تنفيذ المشاريع الخدمية (التي من شأنها توفير الخدمات الاساسية للمواطنين)، واستمرار الضعف في تطبيق مفردات الحكم الرشيد وبالاخص سيادة القانون، ستقود وفق دراسة اصدرها البنك الدولي هذا العام الى تأجيج الانقسام السياسي والطائفي والقومي الى صراع لا نعرف مدياته.

الحقيقة ان العراق حقق تقدم في المجال السياسي والاقتصادي، فعلى الصعيد الاقتصادي حقق تقدماً سياسياً ملموساً من خلال: تطور ممارسة الفرد للحرية الشخصية والفكرية والسياسية، وبالممارسات الديمقراطية والمتمثلة بالاستفتاء على الدستور وبأجراء الانتخابات العامة والمحلية، وكذلك بتبني تشريعات داعمة للامركزية، حتى اصبح العراق بحق علامة فارقة في المنطقة العربية رغم التحديات والنواقص التي تعترى طريق العملية السياسية. وعلى الصعيد الاقتصادي حقق العراق نجاحات مختلفة للفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١١ منها:

- ١- انخفاض نسبة البطالة من ٥١% الى ١٥%. ٢- انخفاض الفقر من ٥٤% الى ٢٣%. ٣- انخفاض نسبة التضخم من ٦٥% الى ٦%. ٤- ارتفاع نسبة خدمات الصرف الصحي وشبكة المجاري من ٦% الى

٣٦% ٥- ارتفاع انتاج الطاقة الكهربائية من ٣٥٠٠ الى ٧٥٠٠ ميغاواط. ٦- ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ دولار. ٧- انخفاض الدين العراقي من ١٢٧ \$ مليار دولار الى ٥٤ \$ مليار دولار.

إلا ان قدرة الحكومة على توفير الخدمات الاساسية لا زالت دون المستوى المطلوب بسبب عدم حصول نقلة نوعية في الادارة الرشيدة للمؤسسات العامة، حيث نجد ان ٢٠% من العوائل غير راضية عن الخدمات الصحية والسكان، و ٣٠% عن مستوى الخدمات التعليمية، و ٦٠% عن الخدمات الاخرى كل الماء والكهرباء.

ان المشكلة هي ان العملية السياسية لم تبلغ النضج الضروري لتعزيز برامج التنمية البشرية واصلاح القوانين والاجراءات الضرورية للدفع بعجلة الاقتصاد العراقي حتى غدا العراق في مفترق طرق واما الحالات التالية:

١- **المتفائلة:** تتطلب هذه الحالة: (أ) رفع مؤشرات التنمية البشرية من خلال الاستثمار في البنى التحتية الضرورية لغرض الوصول الى توفير الاحتياجات الاساسية للمواطن من الخدمات العامة وبالاخص التعليم لرفع امكانياته الفكرية والعلمية الداعمة للتطور وتحقيق الحكم الرشيد وسيادة القانون. (ب) اصلاح القوانين والاجراءات التي باتت معيقة للتطور لأجل خلق بيئة داعمة للنهوض بالنشاطات الاقتصادية لايجاد قاعدة تنافسية في عالم تسوده العولمة. ووفقاً للشرطين اعلاه يتوقع ان تتنوع نسب مكونات الناتج المحلي بحيث تكون نسبة مساهمة النفط دون ٣٠%، ومع فرض بلوغ هذه الحالة يعني تحقيق قدر كبير من التطور والرفاهية الاقتصادية للمواطن.

٢- **الفرصة الضائعة:** هي الحالة التي تتحقق بها اصلاحاً للقوانين الداعمة للتغيير ولكن بعيداً عن تحقيق التنمية البشرية وسيادة القانون. وبعبارة أخرى ان الحكومة تقوم بالاجراءات الضرورية من قبيل تشريع القوانين والاجراءات الداعمة للاصلاح الاقتصادي، ولكن يبقى غياب سيادة القانون (المحاصصة) والادارة الرشيدة تحدياً في تنفيذ المشاريع الاقتصادية بما فيها البنى التحتية. وعليه يتوقع ان تكون مساهمة النفط في الناتج المحلي باكثر من النصف.

٣- **خيبة الامل:** هي الحالة التي لا تتحقق بها اصلاحاً للقوانين الداعمة للتغيير لكنه تتطور فيها التنمية البشرية وسيادة القانون. وتأتي خيبة الامل من ان تقدم مؤشرات التنمية البشرية وتوفر ملكات سيادة القانون والادارة الرشيدة لا يجد مقابله البيئة القانونية الساندة والحاضنة للتغيير والتطور. ويتوقع ان يكون هيكل الانتاج المحلي الاجمالي مهيمناً عليه بدرجة اقل من قبل القطاع النفطي، وذلك بسبب زيادة مساهمة القطاعات الاخرى نسبياً.

٤- **اليأس:** هي الحالة التي لا تحدث بها اصلاحاً للقوانين ولا تحدث تطوراً في التنمية البشرية وسيادة القانون. في هذه الحالة تكون نسبة مساهمة قطاع النفط طاغية على بقية مكونات الناتج المحلي الاجمالي وباكثر من ٥٠%. لعل الحالة التي يمر بها العراق بالوقت الراهن والتي تتصف: بعدم إقرار وتشريع القوانين المهمة كقانون النفط والغاز والبنى التحتية وقانون الأحزاب وغيرها، واستمرار تدني مؤشرات التنمية البشرية (بسبب ضعف تقديم الخدمات العامة) تمثل الحالة الرابعة "اليأس".

مما تقدم نجد ان الامر يستلزم حلاً حاسماً وواقعياً يتجسد في تبني اسلوب جديد للاسراع في بناء البنى التحتية. وهذا الحل يتضمن تبني "عقود مشاركة القطاع الخاص للعام" كخيار استراتيجي في المرحلة الحالية، وكبديل لاسلوب التعاقد القائم والذي من خلاله يمكن تجاوز مشاكل كل من عدم كفاية التخصيصات الحكومية، ومعالجة نقص كفاءة الاداء في تنفيذ المشاريع. ويمكن من خلال هذه العقود اعادة تأهيل القطاعين الخاص والعام، وذلك من خلال توثمة المؤسسات المحلية مع الشركات الاجنبية المتعاقد معها، ومن ثمار هذه العقود نقل التكنولوجيا وتقاليده العمل الحديثة.

تعتمد التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم على الدور القيادي للحكومة (كما هو الحال في سنغافورة وماليزيا والبرازيل والصين)، وفي العراق بات في ظل تداعيات العملية السياسية وانعكاساتها السلبية على عدم اتخاذ القرارات وتشريع القوانين الضرورية، ولا يخفى بأن الأمر يتطلب قيادة غير تقليدية بل مهنية - تكنوقراطية متجردة عن الانتماء السياسي - . لقد كشفت السنوات الماضية ان المنافسة السياسية التي اغرقت المؤسسات والدوائر بافراد لا يتمتعون بالقدرة على الانجاز ولا للخلفية المناسبة لاقتطاف ثمار التدريب والتأهيل. كما حالت السياسة القائمة من استقطاب الكفاءات العراقية ومنحهم الامتيازات المادية التي تتمتع بها الطبقة السياسية (كما حصل ذلك في دول مثل تركيا وماليزيا وكورية). وعلى كل تقدير فان قيام مجلس أو هيئة إعمار أمر يجنب الوطن من مخاطر القرارات او السياسات غير الصائبة.